

خلال ورشة نظمها مركز "شمس" في جامعة النجاح

التوصية بأهمية تعميم تجربة العيادات القانونية بكليات الحقوق في الجامعات

نابلس - "الأيام": أوصى مشاركون في ندوة نظمها مركز

إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" في كلية القانون بجامعة النجاح بنابلس، أمس، بـ"أهمية تعميم تجربة العيادات القانونية بكليات الحقوق بالجامعات المختلفة، باعتبارها وسيلة مهمة لتغيير المناهج القانونية واكتساب الطلاب خبرات عملية ولما تقدمه من خدمات للمجتمع".

وتأتي الورشة ضمن برنامج تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان وسيادة القانون لطلبة الجامعات المحلية بدعم وتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحضر الورشة العديد من الطلبة وصفاء بلعوي من العيادة القانونية. وأوضحت المحاضرة في كلية القانون بجامعة النجاح آية عمران أن طلبة القانون لهم دور ريادي في المجتمع ومن المهم تعزيز دورهم حول مفاهيم حقوق الإنسان وسيادة القانون في المجتمع.

وبينت أن العيادة القانونية في الجامعة وجدت لتقديم الاستشارات القانونية، كما تعمل على تعزيز الدور الاجتماعي لطلاب القانون سواء داخل الجامعة أو خارجها". واستعرض الدكتور رائد أبو بدوية أستاذ القانون في الجامعة نشأة وتطور وأهداف العيادة القانونية في جامعة النجاح الوطنية، مبيناً "أن العيادة وهي عبارة عن طاقم من الطلبة المتدربين على تقديم الخدمات والاستشارات القانونية المجانية تحت إشراف مجموعة من الأساتذة المختصين في كافة المجالات القانونية وخاصة فيما يتعلق منها بحقوق الإنسان".

وأوضح "أن من أولويات العيادة القانونية نشر الثقافة القانونية المجتمعية وتقديم الخدمات الاستشارية القانونية المجانية للطلبة الفقيرة والمهمشة في المجتمع".

وأوصى المشاركون بتأسيس شبكة من المحامين المتطوعين الذين يتبرعون بجهودهم وقتهم وأتباعهم من أجل تقديم المساعدة القانونية للمستحقين، وإنشاء نظام وطني مستدام للمساعدة القانونية بالتعاون مع الجهات الرسمية والتطوعية ذات العلاقة، وتفعيل الحوار مع صناعات القرار بهذا الخصوص، وصولاً إلى وضع إستراتيجية وطنية للمساعدة القانونية بالتعاون مع جهات الاختصاص".

وذلك للوصول إلى نظام قانوني أفضل". وبين أن "أهداف العيادة هي تقديم استشارات مجانية للفقراء الذين لديهم قضايا في المحاكم، وتنفيذ ورش عمل توعية قانونية بحقوق الإنسان والقانون بشكل عام".

وأضاف: إن موضوعات العيادة القانونية ليست محددة على سبيل الحصر، وليست ثابتة على مدار الوقت، بل تحددتها أولويات المجتمع واهتماماته، وتتناول حقوق الإنسان وحرياته، سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ومن هنا، كان للعيادة القانونية في عدة دول نامية - خاصة أغلب دول أميركا اللاتينية - دور حيوي ونقطة تحول مجتمعية، سواء على مستوى التعليم القانوني، أو من ناحية الثقافة القانونية في المجتمع، وبالتالي سيادة القانون وعدالته.

وقال إن أهم المعوقات التي تعترض عمل العيادات القانونية تتمثل في عدم قدرة الأفراد على توفير دعم كاف، وعدم تعاون المحامين المزاويلين للتطوع في العيادة ومساعدة الطلبة وحجم الطلب على العيادة. وفي نهاية اللقاء أوصى المشاركون بضرورة "تعزيز حق الفقراء في المجتمع بالوصول إلى العدالة من خلال تسهيل وصولهم إلى مختلف الخدمات القانونية والحصول على التمثيل القانوني المناسب، وزيادة وعيهم بحقوقهم وواجباتهم القانونية".

كما أوصى المشاركون بتأسيس شبكة من المحامين المتطوعين الذين يتبرعون بجهودهم وقتهم وأتباعهم من أجل تقديم المساعدة القانونية للمستحقين، وإنشاء نظام وطني مستدام للمساعدة القانونية بالتعاون مع الجهات الرسمية والتطوعية ذات العلاقة، وتفعيل الحوار مع صناعات القرار بهذا الخصوص، وصولاً إلى وضع إستراتيجية وطنية للمساعدة القانونية بالتعاون مع جهات الاختصاص".